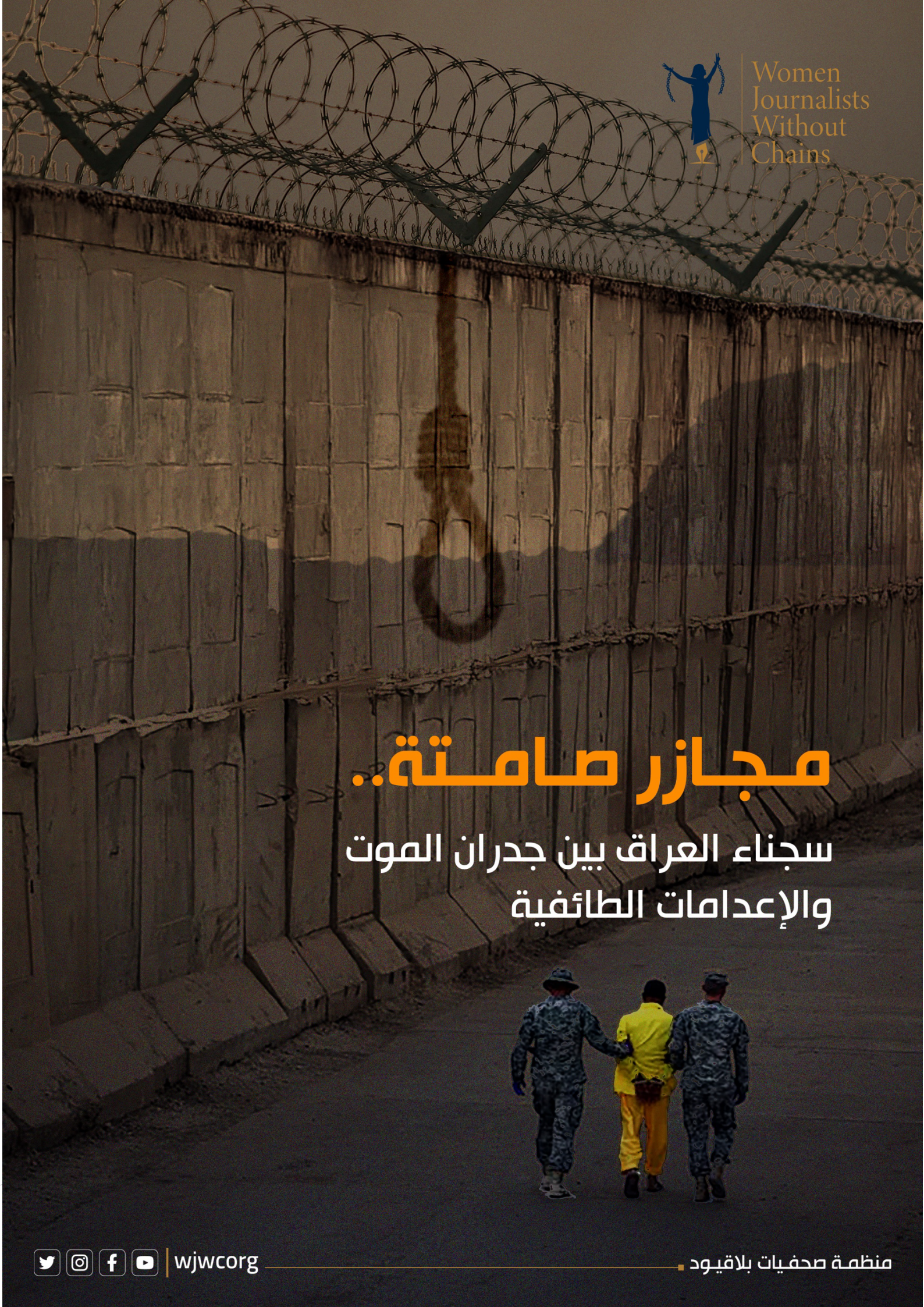
Women
Journalists
Without
Chains
مجازر صامتة..
سجناء العراق بين جدران الموت
والإعدامات الطائفية
wjwcorg
منظمة صحفيات بلاقيود

فهرس التقرير

1. المقدمة
2. الإطار القانوني وأوضاع السجون العراقية
   - الانتهاكات المستمرة رغم القوانين المحلية والمعاهدات الدولية
   - دور المؤسسات العراقية في إدارة السجون
3. السجون في العراق
   - السجون الحكومية الرسمية
   - السجون السرية للميليشيات المسلحة
   - المعتقلات تحت إشراف القوات المتعددة الجنسيات
4. أهم الانتهاكات التي يتعرض لها المحتجزون
   - التعذيب وسوء المعاملة
   - الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري
   - اكتظاظ السجون والرعاية الطبية المتردية
   - الحرمان من المحاكمة العادلة
5. سجن الناصرية كنموذج
   - تاريخ السجن
   - أبرز الانتهاكات داخله
   - الإعدامات الجماعية والظروف اللاإنسانية
6. النتائج والتوصيات

مقدمة:

في أعماق السجون العراقية، حيث يوجد آلاف المعتقلين يخفي الظلام الكثير من الجرائم ضد الإنسانية، مأساة مروعة، وقصص تعذيب وحشي وإعدامات سرية تثير مخاوف تطهير طائفية. تتحول معها حياة الآلاف وعائلاتهم إلى جحيم مقيم في ظل استمرار جرائم الإفلات من العقاب، وضعف استجابة السلطات الرسمية.

بعد التغيير الذي حدث عند غزو العراق عام 2003، كان من المتوقع أن يعيش البلد العربي وضعاً مغايراً من احترام حقوق الإنسان في "نظام ديمقراطي تقدمي". لكن بعد أكثر من عقدين ما تزال السلطات العراقية -والمحسوبة عليها- تمارس بوحشية الاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدامات السرية. حيث انزلقت البلاد إلى نزاعات مسلحة وصراع سياسي وطائفي حاد، حاصرت خلاله السلطات المتعاقبة عشرات الآلاف من العراقيين. واعتُقل الآلاف لأشهر وسنوات دون تهمة أو محاكمة في ظروف مواتية لممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة واللاإنسانية والمهنية، بل وحتى تشجع على ممارستها وتكرارها بشكل منهجي. وكانت فترة حكم نوري المالكي (2006-2014) أسوأ فترات الانتهاكات إذ عملت على تضخيم انقسام البلاد إلى معسكرات سنية وشيعية متناحرة نفذت هجمات طائفية دامية. في الحكومات اللاحقة استمرت الانتهاكات وإن كان بوتيرة أقل لكن وضع السجون والإعدامات السرية ظل على حالة دون تغيير.

لم تتمكن الحكومة من معالجة المظالم الرئيسية للطائفة السنية، التي اشتكت من قلة المشاركة في العملية السياسية وعدم وجود إصلاحات حقيقية لحملة "اجتثاث البعث" وقوانين مكافحة الإرهاب. تفاقمت هذه المظالم بسبب السلطة المركزية المتزايدة في أيدي رئيس الوزراء، ووحشية الشرطة، والاعتقالات الجماعية، والمحاكمات غير العادلة، والتعذيب المتفشي في السجون العراقية.[1]

في عام 2014، استولى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" على أجزاء من محافظات عراقية مثل صلاح الدين وكركوك وديالى والأنبار. على مدى ثلاث سنوات، حكم التنظيم هذه الأراضي إلى جانب أراضٍ في سوريا، ونشر انتهاكاته لبث الخوف والحفاظ على السيطرة على السكان السنة. في محاولة لإدارة أراضيه بشكل فعال، احتفظ التنظيم بالعديد من الإداريين المحليين التابعين للحكومة العراقية في وظائفهم، مثل المعلمين وموظفي المستشفيات والعاملين في الأدوار البلدية مثل جمع القمامة.[2]

---

[1] Stephen Wicken, "Iraq's Sunnis in Crisis," Middle East Security Report 2, Institute for the Study of War, May 2013, http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Wicken-Sunni-In-Iraq.pdf

[2] **Flawed Justice Accountability for ISIS Crimes in Iraq, 5/12/2017, 30/12/2024**
https://www.hrw.org/sites/default/files/report_pdf/iraq1217web.pdf

وعندما سيطرت القوات العراقية والميليشيات الشيعية على تلك المناطق بمساعدة قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، جرى اعتقال المئات من السكان وارتكبت انتهاكات فظيعة. كما جرى وضعهم في معسكرات اعتقال. وجرت محاكمة سجناء من السنة واتهموا بالانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية- رغم الارتباطات الضعيفة والمعدومة في معظم الأحيان- أمام محاكم انتهكت المعايير الدولة للمحاكمات العادلة والقوانين المحلية. وجرى مراراً وتكراراً تجاهل تراجع السجناء عن الاعترافات التي أكدوا أنها أخذت تحت التعذيب الشديد، وخاصة في الاتهامات الخطيرة التي توصل إلى حكم الإعدام. واعتمدت المحكمة على تلك الاعترافات المصبوغة بالدم ووحشية التعذيب كدليل على جرائم لم يرتكبوها، بحجة أن "الاعتراف سيد الأدلة". وجرى إعدام المئات من العراقيين، وينتظر الأخرون اعداماهم والذي عادة ما يتم دون إبلاغ السجين أو محاميه أو عائلته.

هذا التقرير يستعرض الإطار القانوني الدولي والوطني المتعلق بحق الحياة والسلامة الجسدية للمحتجزين العراقيين، ويقارنه بالممارسات السائدة في السجون العراقية. مقدماً الإعدامات السرية في سجن الناصرية المركزي خلال 2024 أنموذجاً لواقع حقوق الإنسان في تلك السجون.

أولاً: الإطار القانوني وأوضاع السجون العراقية

على الرغم من التطورات التي شهدها العراق في السنوات الأخيرة، إلا أن قضية انتهاكات حقوق الإنسان في السجون ما تزال مستمرة، في تعارض مع القوانين المحلية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية التي وقعتها العراق.

ورغم حقيقة أن معظم أماكن الاحتجاز في جميع أنحاء العراق تمارس فيها الانتهاكات إلا أنه ليس من الممكن التحديد الدقيق لحجم ونطاق الانتهاكات التي تتم خلف الأبواب المغلقة في السجون الرسمية والسرية. سراً يعترف القضاة والمحامون والأطباء وأهالي المعتقلين بتفشي هذه الأعمال؛ كما أن روايات الضحايا لا تترك أي شكوك في أن هذه الأعمال تحدث في العراق.

تخضع السجون العراقية لدائرة الإصلاح وهي جزء من وزارة العدل. وتوجد في البلاد 29 منشأة احتجاز، تدير وزارات العدل والدفاع والداخلية 24 منشأة احتجاز، فيما تدير دائرة مكافحة الإرهاب منشأة احتجاز واحدة على الأقل والبقية للأمن الوطني والمخابرات والحشد الشعبي (ميليشيات شيعية) تخضع اسمياً للحكومة العراقية. وقالت وزارة العدل إن السجون تعمل بنسبة 300٪ من طاقتها[3]. ويقدر عدد المعتقلين في السجون العراقية بنحو 76 ألف شخص[4]، وحسب إحصائية

[3] وزير العدل: اكتظاظ السجون بنسبة 300% من طاقتها الاستيعابية, نشر في 2024/4/3 وشوهد في 2024/12/20 على الرابط: https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/020420247

[4] "ثقوب سوداء".. شهادات مفزعة عن الانتهاكات في سجون العراق (فيديو), 2023/8/23 وشوهد في 2024/12/21 على الرابط https://arabi21.com/story/1530116

وزارة العدل فإن عدد السجناء (61.686) في 2023[5]. كما تشير تقارير إلى وجود آلاف المدنيين الأبرياء في معتقلات خاصة[6] معظمها في مناطق "العرب السنة" وتحت اشراف ميليشيات شيعية، تمارس التعذيب بشكل ممنهج لانتزاع اعترافات تحت التعذيب[7].

[5] وزارة العدل تعلن عن اعداد المطلق سراحهم خلال شهر آيار 2023 بعد انتهاء مدة محكوميتهم, نشر في 2023/6/3 وشوهد في 2024/12/21 على الرابط https://moj.gov.iq/view.7290/

[6] مركز حقوقي يستنجد بتدخل أممي لإنقاذ آلاف المختطفين في العراق, نشر في 2019/1/3 وشوهد في 2025/1/10 على الرابط: https://is.gd/SicdiU

[7]

وفي السجون الرسمية، تكشف تقارير أن 80٪ من مباني السجون ومراكز الاحتجاز قديمة وغير صالحة للحياة البشرية، إضافة إلى تراجع فعالية الادعاء العام في العديد من هذه المراكز والسجون، فضلا الى افتقارها لتصنيف النزلاء، حيث يتم وضع المحكومين بتهم بسيطة في مكان واحد مع المتهمين بالقتل والإرهاب[8]. ويبدو أن الحكومة العراقية تسعى لبناء مدن من السجن في محافظات الديوانية والموصل والبصرة بدلاً من تحسين ظروف السجناء ووقف الاحتجاز غير المبرر.

وكانت الظروف في السجون ومراكز الاحتجاز قاسية ومهددة للحياة بسبب الاكتظاظ الشديد، ونقص الغذاء، والتعذيب وغيره من المعاملة القاسية، والظروف الصحية، وخطر الإصابة بالأمراض المعدية.

رسم توضيحي 1آثار التعذيب على جسد المعتقل فوزي عباس الذي توفي مارس-آذار 2023
المصدر: وسائل إعلام عراقية

اهم الانتهاكات التي يتعرض لها المحتجزون في السجون العراقية

تشكل أوضاع السجون العراقية مصدر قلق بالغ في ظل التقارير المتزايدة حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تحدث داخلها. وتشير العديد من المصادر الحقوقية إلى انتشار ممارسات التعذيب وسوء المعاملة، والاكتظاظ الحاد، وتدهور الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والغذاء، مما يفاقم من معاناة المحتجزين ويضع حياة الكثيرين منهم في خطر. ورغم التزامات العراق الدولية في مجال حقوق الإنسان، فإن غياب الرقابة الفعالة والإفلات من العقاب

[8] "غير صالحة للحياة".. تقرير صادم عن سجون العراق, نشر في 2024/12/29 وشوهد في 2025/1/10 على الرابط: https://is.gd/ijPADO

يساهمان في استمرار هذه الانتهاكات، مما يتطلب تدخلاً عاجلاً وشاملاً لتحسين أوضاع السجون وضمان كرامة وحقوق جميع السجناء، وأهم الانتهاكات التي يرصدها هذا التقرير هي:

- **التعذيب وسوء المعاملة:**

تظل هذه الممارسة من أخطر الانتهاكات التي يتم توثيقها في السجون العراقية، حيث يتعرض السجناء للضرب الشديد، والصعق الكهربائي، والحرمان من النوم والطعام، والوضعيات المجهدة، والتعرض للإهانات اللفظية والجسدية، والحرق بالسجائر. وأحياناً تصل إلى موت المحتجزين[9] وكل ذلك في سبيل انتزاع اعترافات تحت الإكراه.

تشير المادة (37) من الدستور العراقي إلى تحريم جميع أنواع التعذيب بالنفس والجسد والمعاملة غير الانسانية ولا عبرة بأي اعتراف ينتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب. كما أن القوانين النافذة تمنع استخدام أي نوع من انواع التعذيب مثلما مذكور في المادة (333) من قانون العقوبات. تشير المادة (3/عاشرا) من قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم (14) لسنة 2018 إلى "حظر التعذيب والمعاملة المهينة واستعمال القسوة والسخرة والاعمال الشاقة ضد الموقوفين والمودعين والنزلاء ويعد ارتكاب أي من هذه الجرائم ظرفاً مشددا". وعلى الرغم من أن المشرع العراقي لم يعرف التعذيب في قانون العقوبات إلا أنه جاء قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (10) لسنة 2005 حيث عرف التعذيب في المادة (12/ثانيا/هـ) بأنه "التعمد في تسبب الألم الشديد والمعاناة سواء كان بدنيا او فكريا على شخص قيد الاحتجاز او تحت سيطرة المتهم على التعذيب لا يشمل الألم او المعاناة الناجمة عن العقوبات القانونية او ذات علاقة بها". واعتبر التعذيب من الجرائم ضد الإنسانية المادة (17/ ثانيا).

لا يوجد إطار قانوني وضمانات إجرائية لمنع التعذيب في العراق على الرغم من توقيع البلاد على اتفاقية مناهضة التعذيب. ولطالما كانت مرافق الاحتجاز والسجون بعيدة عن الرقابة القانونية الفعالة. وجرى اعتماد مشروع قانون منع التعذيب والمعاملة اللاإنسانية بما يؤمن جميع العناصر الواردة في المادة (1) من اتفاقية مناهضة التعذيب التي انضم العراق إليها في 2021، ومع ذلك لم يتم إقراره.

هناك تقارير وشهادات موثوقة تفيد بأن القوات الحكومية -الشرطة الاتحادية وجهاز الأمن الوطني، وقوات الحشد الشعبي- عذبت أفراداً -خاصة من العرب السنة- أثناء الاحتجاز الذي يسبق المحاكمة، وحتى بعد المحاكمة يتم تعذيبهم. جرى تعذيب بعضهم حتى الموت. يقول سجين سابق[10]: "قبل أن تدخل باب السجن عليك بخلع انسانيتك وكرامتك لأنك ستفقدهما بالإكراه، فعمليات تعذيب بشعة يتعرض لها السجناء أدت إلى موت الكثير منهم." مضيفاً أن مشرفو

[9] مركز حقوقي يتهم الأمن بتصفية عراقيين داخل السجون... وعائلة معتقل: ابننا توفي بسبب التعذيب في سجن الحوت, نشر في 2020/4/10 وشوهد في 2024/12/21 على الرابط: https://tny.im/F2wXj

[10] التعذيب في السجون العراقية الأساليب الممنهجة لعناصر الأمن، المرصد العراقي لحقوق الإنسان، نشر في فبراير/شباط 2021 #https://iohriq.org/ar/116-.html

السجون يقومون يومياً باختيار أشخاص بشكل عشوائي ليتم "إقامة سهرات تعذيب بحقهم لا تنتهي حتى تخرج شمس صباح اليوم التالي".

سجين سابق آخر يقول: الحراس كانوا يجلبون للمحتجزين الأرز والحساء كل يوم ويلقونهما على الأرض، فيجبرونهم على الأكل من الأرض. في مرة أخرجونا تحت المطر وأجبرونا على الزحف في الوحل[11].

وأفادت المنظمات غير الحكومية المحلية بوقوع وفيات في مرافق الاحتجاز السابق للمحاكمة، وسجون الترحيل، والسجون بسبب استمرار التعذيب المنهجي والظروف السيئة في مراكز الاحتجاز[12].

في مارس/آذار 2024 صدر أول حكم قضائي بحق ضابط تحقيق بالسجن لمدة 6 سنوات بعد إدانته بالتسبب بوفاة أحد الموقوفين من جراء التعذيب[13]. ما يقدم تصوراً لشكل العقوبة التي لا تتناسب مع حجم الجريمة بقتل المواطنين في السجون. والذي يتناقض مع مشروع قانون مناهضة التعذيب الذي تعده السلطات إذ شدد المشرع العقوبة بأن جعل الاعدام إذا نتج عن التعذيب موت المجني عليه. كما فرض عقوبات بالسجن تصل العقوبة فيها الى (10) سنوات لكل من ارتكب أي فعل من أفعال جريمة التعذيب، كما شدد المشرع بأن تكون العقوبة بالسجن المؤبد أذ نتج عن هذه الجريمة اصابة المجني عليه بعاهة مستديمة أو أذا وقعت الجريمة على امرأة أو طفل أو من ذوي الاحتياجات الخاصة.

- **الاحتجاز التعسفي والاخفاء القسري:**

تستمر المخابرات العراقية وقوات الأمن، بما في ذلك الحشد الشعبي، في اختطاف المواطنين من حواجز التفتيش، والشوارع، والمدارس، والمنازل، لا سيما محافظات صلاح الدين، والأنبار، ونينوى، والبصرة؛ ومعظمهم من العرب السنة. وتحتفظ الميليشيات والفصائل القبلية وغيرها من الفصائل بعشرات "مرافق الاحتجاز السرية "حيث مارست التعذيب المنهجي.[14]

وتم اعتقال مئات العراقيين دون مبرر قانوني، ويتم احتجازهم لفترات طويلة دون محاكمة عادلة. كما يوجد آلاف المخفيين قسراً. وذكر المرصد العراقي لحقوق الإنسان أن نحو 12 ألف أسرة عراقية قدمت بلاغات عن مفقودين بين عامي 2017 و2023، مؤكداً أن العدد الإجمالي

---

[11] How to Answer Iraq's Failure to Put a Stop to Torture, 16/9/2020, 16/12/2024
https://www.justsecurity.org/72447/how-to-answer-iraqs-failure-to-put-a-stop-to-torture/

[12] المرصد العراقي، مصدر سابق.

[13] العراق: السجن 6 سنوات بحق ضابط عذب سجيناً حتى الموت, نشر في 2024/3/7 وشوهد في 2024/12/20 على الرابط:
https://tny.im/GAuHz

[14] 2023 Country Reports on Human Rights Practices: Iraq
https://www.state.gov/wp-content/uploads/2024/03/528267_IRAQ-2023-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

الفعلي ربما يكون أعلى من ذلك بكثير[15]. بعض هؤلاء جرى الكشف فعلاً عن وجودهم في سجون حكومية[16]. بين هؤلاء عشرات المعتقلين ما يزالون مخفيين على ذمة مظاهرات تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ضد الحكومة[17].

وقالت سيدة (54عاماً) من مدينة الموصل (شمال)[18] إنها "علمت من بعض أقاربها الذين خرجوا من سجن مطار المثنى في بغداد أن شقيقها موجود هناك بعد أكثر من عام على اختطافه، وأنه يتعرض للتعذيب على يد السجانين، وعندما ذهبت إلى هنا جرى منعي من مقابلته وأنكروا وجوده في السجن". لافتة إلى تقديمها بلاغات لكل الهيئات الحكومية حول شقيقها لكن لم يتحرك أحد.

ويحظر القانون العراقي اعتقال أو احتجاز الأفراد دون أمر من قاض أو محكمة ما لم تتمكن الجهات المعنية من ضبط الجاني متلبساً بارتكاب جريمة جنائية. كما حظر القانون على أي جهة غير السلطات المختصة قانوناً احتجاز أي شخص. وجرت معظم عمليات الاعتقال دون مذكرة. ويشترط القانون على السلطات تسجيل اسم المعتقل ومكان احتجازه وسبب الاحتجاز والأساس القانوني للاعتقال في غضون 24 ساعة من الاحتجاز، وهي فترة يمكن تمديدها إلى 72 ساعة كحد أقصى في معظم الحالات.

ومع ذلك ظل معتقلين لعدة أسابيع يتعرضون للتعذيب في مراكز الشرطة أو في سجون غير رسمية، دون معرفة أماكن اعتقالهم أو سبب الاحتجاز أو توكيل محام.

وانضم العراق إلى "الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الإخفاء القسري" في 2010، لكن لم تضمّن الحكومات المتعاقبة أي تدابير لازمة لكي يُشكل الإخفاء القسري جريمة في القانون المحلي[19]، ما فتح المجال للميليشيات وقوات الأمن لاستمرار الجرائم بحق الإنسانية.

- **اكتظاظ السجون والرعاية الطبية:** تعاني العديد من السجون العراقية للاكتظاظ الشديد، ما يؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية للسجناء وتفشي الأمراض. وجرى الإبلاغ مراراً عن حالات وفيات نتيجة الغذاء المسموم[20].

---

[15] المختفون قسراً في العراق: نحو 12 ألف بلاغ عن مختفين خلال 6 أعوام, نشر في 2023/8/30 وشوهد في 2024/12/21 على الرابط: https://iohriq.org/ar/137-.html

[16] مرصد عراقي: توثيق 15 حالة لمفقودي الموصل بسجون الحكومة, نشر في 2018/11/12 وشوهد في 2024/12/21 على الرابط: https://tny.im/fGTa7

[17] بينهم مستشار المحافظ.. محكمة في بغداد تفرج عن معتقلي تشرين في الناصرية بـ"كفالة", نشرت في 2024/12/2 وشوهد في 2024/12/21 على الرابط: https://aljeebal.com/posts/2208

[18] تحدثت السيدة لـ"صحفيات بلا قيود" يوم 2024/12/10، في بغداد خلال وجودها في مركز حقوقي لتقديم بلاغ.

[19] -قدمت مؤخراً مشروع قانون ما يزال في البرلمان-، الاستعراض الدوري الشامل: التقرير الوطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

[20] تغريد لمدون على منصة أكس في 2023/3/20 وشوهدت في 2024/12/20 على الرابط: https://x.com/amiraljubori/status/1637835210266910721

أقرت وزارة العدل مراراً بانتشار الأمراض في السجون بسبب الاكتظاظ[21]، لكن جهود مواجهة انتشار هذه الأمراض كان ضئيلاً إن لم يكن معدوماً. وشاركت الإجراءات الرسمية في حدوث انتشار هذه الأمراض، مثل غسيل ملابس النزلاء دون أي اعتبارات طبية[22].

رسم توضيحي 2عراقي توفي في سجنالتاجي بسبب الأكل المسموم- منصة أكس

في حالات عديدة رفضت سلطات السجون السماح لعائلات المعتقلين والمدانين بالزيارات. وفي كثير من الحالات، اضطرت عائلات السجناء إلى دفع رشاوى كبيرة لزيارة أقاربهم شخصيًا. ويُزعم أن الحراس طالبوا برشاوى أو ضربوا المعتقلين عندما طلبوا الاتصال بأقاربهم أو مستشاريهم القانونيين.

[21] العدل العراقية تؤكد انتشار الأمراض داخل السجون بسبب الاكتظاظ, نشر في 2023/7/13 وشوهد في 2024/12/21 على الرابط: https://alssaa.com/post/show/18984

[22] بدلات "العدل" تجلب الأمراض في العراق: بعد التحقيق بدأت "الحكة" , نشر في 2024/7/27 وشوهد في 2024/12/21 على الرابط: https://jummar.media/5770

رسم توضيحي 3 زنزانة في سجن عراقي- وسائل إعلام عراقية (alrafidain.tv)

كما أن الحصول على التطبيب أو الحقوق الأساسية يتطلب دفع رشاوى، كما يقول سجين سابق (53 عاماً): "كل شيء داخل السجون يمكن أن يُشترى بالمال حتى الهواء النقي، بإمكانك دفع المال للسجانين لإخراجك في الساحة لبضع دقائق أو أن تحصل على وسادة جيدة أو حتى معدات النظافة الشخصية."[23] مضيفاً: دفعت 40ألف دولار خلال سجني 3 سنوات، تتعامل معنا إدارة السجون كأرقام فكلما دفع السجين المال أكثر حصل على حقوقه".

ترفض وزارة العدل السماح للمنظمات الحقوقية الدولية من زيارة السجون، كما ترفض الكشف عن أحوال السجناء. وتنفي الحكومة العراقية ذلك وتقول: بإمكان كل موقوف او نزيل تقديم اية دعوى عن طريق ادارة السجن او المدعي العام وذويه اثناء زيارتهم او عن طريق المنظمات الخاصة بحقوق الانسان، اما من ناحية تقديم الخدمات الصحية يوجد مركز صحي وفريق طبي في السجن يعملون لمدة 24 ساعة ويتوفر فيه المختبر والادوية ويتم اجراء الفحوصات الطبية لازمة للمعتقلين اثناء دخولهم الى مراكز التوقيف والتسفير وخاصة فحص الامراض المعدية مثل (التهاب الكبد والايدز والسل) والامراض المزمنة مثل (السكري وضغط الدم) ويتم فتح ملفات طبية خاصة لهم[24]. لكن معظم الشكاوى من السجون تشير إلى عكس ذلك.

[23] ثقوب سوداء".. شهادات مفزعة عن الانتهاكات في سجون العراق (فيديو), 2023/8/23 وشوهد في 2024/12/21 على الرابط https://arabi21.com/story/1530116

[24] التقرير الدوري الثاني المقدم من العراق بموجب المادة 19 من الاتفاقية، والواجب تقديمه في عام 2019* ملاحظة رقم 20

- **الحرمان من المحاكمة العلنية العادلة:**

نص الدستور على استقلال القضاء، ولكن بعض مواد القانون قيدت استقلال القضاء وحياده. كما أن لفساد أو الترهيب أثر على بعض القضاة في القضايا الجنائية على مستوى المحاكمة والاستئناف في محكمة النقض .كما أدت التهديدات والقتل العديدة من قبل العناصر الطائفية والقبلية والمتطرفة العنيفة والإجرامية إلى إضعاف استقلال القضاء، حيث واجه القضاة والمحامون وأفراد أسرهم تهديدات بالقتل وهجمات في كثير من الأحيان[25]. وكان مجلس القضاء الكردستاني مستقلاً قانونياً ومالياً وإدارياً عن وزارة العدل في حكومة إقليم كردستان، ولكن وردت تقارير عن تأثير كبار قادة حكومة إقليم كردستان على القضايا الحساسة سياسياً.

أكد المشرع العراقي خاصة قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (23) لسنة 1971، على وجود ضمانات كبيرة وكافية للمتهم منها توكيل محامٍ له أو انتداب محامٍ له من قبل المحكمة في حالة عدم تمكنه من توكيل ممثل قانوني له وتتحمل الدولة صرف أجور واتعاب المحامي المنتدب، كما أن الدستور العراقي كفل للمتهم حق الصمت وعدم الاجابة وحرم التعذيب ولم يجزه لاجبار المتهم على الاعتراف أو الحديث. لكن لا يجري الالتزام بالمطلق. على سبيل المثال بموجب القانون، يتمتع المتهمون بالحق في افتراض البراءة حتى تثبت إدانتهم. لكن القضاة في القضايا المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" افترضوا في بعض الأحيان ذنب المتهمين على أساس وجودهم أو قربهم الجغرافي من أنشطة التنظيم، أو على أساس علاقة زوجية أو عائلية مع متهم آخر أو على أساس الطائفة التي ينتمي لها. ويشترط القانون إبلاغ المعتقلين على الفور وبالتفصيل بالتهم الموجهة إليهم وبحقهم في محاكمة عادلة وفي الوقت المناسب وعلنية. ومع ذلك، فشل المسؤولون بشكل روتيني في إبلاغ المتهمين على الفور أو بالتفصيل بالتهم الموجهة إليهم. وكانت المحاكمات علنية، باستثناء بعض قضايا الأمن القومي.

وواجه العديد من المتهمين تأخيرات غير مبررة في الوصول إلى المحاكمة، حتى أن بعضهم دفع رشاوى من أجل البدء في محاكماتهم، وتجنب السنوات الثلاث التي تسبق بدء المحاكمة![26]

وتنفي الحكومة وجود سجناء سياسيين رغم وجود العشرات، وتؤكد أن جميع المعتقلين انتهكوا القوانين الجنائية. بالمقابل تقول المنظمات الحقوقية أن الحكومة تستخدم التهم الجنائية كذريعة لسجن الأفراد بسبب أنشطتهم السياسية أو معتقداتهم. المنظمات غير

[25] 2023 Country Reports on Human Rights Practices: Iraq
https://www.state.gov/wp-content/uploads/2024/03/528267_IRAQ-2023-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

[26] 2023 Country Reports on Human Rights Practices: Iraq
https://www.state.gov/wp-content/uploads/2024/03/528267_IRAQ-2023-HUMAN-RIGHTS-REPORT.pdf

الحكومية المحلية تشير إلى أن الصحفيين والناشطين السياسيين يواجهون الاعتقالات والمضايقات بسبب انتقاداتهم للحكومة وإيران والميليشيات الشيعية[27].

سجن الناصرية أنموذجاً

رسم توضيحي 4سجن الناصرية في العراق

يتجلى انتهاك القانون المحلي والقانون الدولي الإنساني في "سجن الناصرية المركزي"، في محافظة ذي قار الجنوبية. ويطلق عليه العراقيون اسم "الحوت" لأنه، كما يقولون، يبتلع الناس ولا يبصقهم أبدا. ويعتبر نموذج لانتهاك القانون الإنساني الدولي في يسجون العراق.

[27]GCHR's 34th Periodic Report on Human Rights Violations in Iraq, 19/11/2024, 25/12/2024
https://www.gc4hr.org/gchrs-34th-periodic-report-on-human-rights-violations-in-iraq/

يعتبر السجن أكبر سجن في جنوب العراق. ويقدر عدد السجناء في 2023 ب12 ألف معتقل- حسب الإفادة الرسمية-[28]، وأغلبهم من الذكور العراقيين البالغين المنتمين إلى الطائفة السنية، والذين حُكم عليهم بالإعدام بتهم تتعلق بالإرهاب.

وتشير تقارير البناء -للسجن الذي افتتح في 2008- إلى 1200 سجين وتم توسيعها إلى 2000 سجين في عام 2017، بإنشاء ملحقين[29]، وتزعم السلطات العراقية أنه يتسع ل8000 نزيل[30].

أُتهم السجناء بالانتماء للتنظيمات الإرهابية وعلى وجه الخصوص تنظيم الدولة الإسلامية "داعش". وهي التي تقوم على أساس روابط ضعيفة للغاية بالتنظيم أو كانوا في مناطق حكمه. جرى اعتقال معظمهم عقب حملة عسكرية مدعومة من الولايات المتحدة خلال الفترة من 2014 إلى 2017م. وشكلت أعمال تنظيم الدولة خطراً أمنياً جسيماً على المدنيين العراقيين، وعلى الدولة. فنفذت عمليات إجرامية في جميع أنحاء البلاد. والسلطات العراقية محقة في مقاضاة هذه الجرائم. لكن يبدو أن ملاحقة تنظيم الدولة وتجفيف وجوده أصبح غطاءً لارتكاب انتهاكات تمس حياة الأشخاص على أساس طائفي وقبلي؛ الذي سيكون له تداعيات خطيرة على الأمن والسلم الاجتماعي في البلاد.

من الصعب الحصول على أرقام دقيقة حول عدد المعتقلين المعرضين للإعدام أو الذين يتعرضون للتعذيب داخل سجن الناصرية، وذلك لأسباب عدة منها: أ) السرية: تبقي السلطات الكثير من المعلومات حول السجن سرية، مما يجعل من الصعب التحقق من صحة الأرقام والإحصائيات. ب) الخوف: قد يتردد العديد من النزلاء وأسرهم عن الإبلاغ عن الانتهاكات التي يتعرضون لها خوفًا من الانتقام. ج) تغير الأرقام بشكل مستمر: قد يتغير عدد النزلاء بشكل مستمر بسبب الإعدامات والإفراجات الجديدة.

يمثل سجن الناصرية في العراق مثالًا صارخًا على انتهاك القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، والمعروفة بـ "قواعد مانديلا". حيث تُظهر التقارير الحقوقية استمرار انتهاكات جسيمة تشمل الاكتظاظ المفرط، وغياب الرعاية الصحية الملائمة، وفرض قيود تعسفية على حقوق السجناء الأساسية، بما في ذلك الحق في الزيارة والاتصال بالعالم الخارجي.

إضافة الي انتهاكات اخري متعلقة بالمخبر السري والتعذيب، هذه الممارسات تتعارض بشكل مباشر مع المعايير الدولية التي تُلزم الدول بضمان كرامة السجناء وحمايتهم من المعاملة القاسية أو اللاإنسانية. ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

[28] وفق تصريح مدير السجن حسين أحمد لقناة الشرقية، في 2023/2/13 وشوهد في 2025/1/5 على الرابط:
https://youtu.be/98QMjhFTLB8

[29] تقرير مقررو الأمم المتحدة الخاصين في يونيو/حزيران 2024 على الرابط
https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=29197

[30] تصريح مدير السجن حسين أحمد لقناة الشرقية، في 2023/2/13، مصدر سابق

- **المخبر السري:** معظم المعتقلين في سجن الناصرية أدينوا بموجب قانون مكافحة الإرهاب (2005) وهو تشريع فضفاض يوسع الأفعال الإرهابية دون تحيد موضوعي وقانوني (المادة 2 والمادة 3)، ولا يتضمن القواعد التشريعية المتعارف عليها في تشريعات مكافحة الإرهاب[31]. معظم المعتقلين جرى اختطافهم من منازلهم أو الشوارع أو الحواجز الأمنية. يضل المشتبه به أشهر تحت التعذيب وأحياناً عام قبل بدء محاكمته. عديد منهم اعتقلوا بسبب المناطق التي تعيش فيها الأغلبية السنية، وينتمون "لعشائر عربية سنية". في بعض الحالات جرى اعتقال عائلات بأكملها[32].

لا توجد أدلة واضحة على ارتكاب جرائم جنائية للمعتقلين، ومعظم الأدلة التي جرى إصدار حكم الإعدام أو المؤبد بحق هؤلاء تستند إلى اعترافات أخذت تحت التعذيب. وقال محام لـ"صحفيات بلا قيود" إن معظم القضايا تستند إلى إفادة من "المخبر السري"، وهو شخص تعينه الجهات الأمنية في كل منطقة للوشاية دون وجود أدلة أخرى تعزز فرضية الواشي أو تدقيق فيما يرسله من اتهامات. ويفترض أن يكون هذا النظام قد توقف منذ 2021 إذ قالت الحكومة إنها ستعتمد مبدأ المسح الميداني للتأكد من موقف المشتبه بهم. لكن المحام يشير إلى أن ذلك لم يحدث وما يزال العمل بالمخبر قائماً، وحالات "المسح الميداني" التي بدأت في 2023 لحالات نادرة.

يضيف المحام أن القضاة يعتمدون في إصدار الأحكام على اعترافات أخذت تحت التعذيب، أو اعترافات لمتهم آخر جرى تعذيبه أيضاً. وسبق أن وثقت الأمم المتحدة انتزاع الاعترافات تحت التعذيب (وحدها) بحجة أن "الاعتراف سيد الأدلة" لإدانة المتهمين؛ مع رفض القضاة مزاعم التعذيب التي يتحدث بها المحامون والسجناء[33].

- **التعذيب المتوحش حتى الموت:** يقول محامون ومعتقلون سابقون أن التعذيب هو ممارسة شائعة داخل السجن، مما يمثل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان. هذه المزاعم تثير تساؤلات حول المعاملة التي يتلقاها السجناء. سُجلت 96 حالة وفاة على الأقل بين سجناء الناصرية منذ 2021 حتى مطلع 2024، 18 منها خلال أربعة أسابيع في 2021. وقعت العديد من هذه الوفيات في ظروف مريبة – ظهرت آثار التعذيب على الجثث وحُرمت العائلات من الحصول على تقارير التشريح[34]. وتشير تقارير غير رسمية إلى نحو

[31] القانون رقم (13) لعام 2005 لمكافحة الإرهاب
https://www.unodc.org/uploads/icsant/documents/Legislation/Iraq/Anti-Terrorism_Law_No._13_of_2005_.pdf

[32] 2023 Country Reports on Human Rights Practices: Iraq,

[33] Human Rights in the Administration of Justice in Iraq: Trials under the anti-terrorism laws and implications for justice, accountability and social cohesion in the aftermath of ISIL
https://www.ohchr.org/en/documents/country-reports/human-rights-administration-justice-iraq-trials-under-anti-terrorism-laws

[34] Iraq: Unlawful Mass Executions Resume, 24/1/2024, 30/12/2024
https://www.hrw.org/news/2024/01/24/iraq-unlawful-mass-executions-resume

130 حالة وفاة في عام 2023، دون أن تتوفر معلومات من الحكومة عن الأعداد الدقيقة، أو هويات المتوفين، أو إجراء أي تحقيق لتحديد ظروف هذه الوفيات[35].

بسم الله الرحمن الرحيم

(إنَّ اللهَ يأمُرُكُم أن تُؤدُّوا الأمانات إلى أهلِها وإذا حكمتُم بينَ النَّاسِ أن تحكُمُوا بالعَدلِ ۚ إنَّ اللهَ نعمَّا يعظُكُم بهِ ۗ إنَّ اللهَ كانَ سميعًا بصيرًا)

فخامة السيد رئيس الجمهورية الأستاذ عبداللطيف رشيد المحترم..

السيد دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد شياع السوداني المحترم..

السيد وزير العدل الدكتور خالد شواني المحترم..

م / مناشدة من أهالي المعتقلين من الأبرياء في سجن الناصرية المركزي(الحوت)

تحية طيبة...

نبين لكم في أثناء الواقع المرير المؤلم الذي يُدمي القلب في سجن يحتوي على ١٣ الف نزيلا، ليس لنزلائه عوناً غير الله وحده ، فلا رقيب ولا حسيب على مثل هكذا تصرفات ، بل وصل الامر الى منع التصوير في هذا المكان؛ وقد رأينا بأعيننا واستمعنا لكثير من أهالي السجناء ما يلي :

١- اقصى واجمل منحة لهم هي اخراجهم لمدة ١٥دقيقة كل ٦ ايام ليرى وضح النهار ونور الشمس ..

٢- يقبعون في غرف مساحتها ٣×٢ من ضمنها الحمام فيها ٨ اشخاص ينتظرون أجلهم؛ فحكم الاعدام قد نُفِّذ على ٩ الف شخص منهم أعلمهم من الأبرياء .. فكم من بريء بينهم ، أنتزعت منه الاعترافات بالإكراه راح ضحية الظلم والتعذيب

والتخبر السري والقاضي الميداني الذي ابتز وانتهز الناس وبعض الضباط المجرمين ..

٣- التعذيب داخل السجن من ضرب بالآت حديدية وشتم بألفاظ مخزية؛ وبسق في وجوه السجناء وغيرها من أساليب التعذيب.

٤- التسريح بإعدام الأبرياء وبأعداد كبيرة قبل صدور قانون العفو العام.

٥- انتشار مرض الجدري وغيرها من الأمراض المعدية وبكافة أشكالها بين السجناء؛ بسبب عدم وجود الشمس وسوء التهوية؛ وسوء التغذية وغيرها من العوامل؛ وبعضهم يحتاج إلى دخول مستشفى ويمنع من ذلك الى أن تتردى حالته الصحية وقد يصل إلى الموت في كثير من الأحيان.

٦- الطعام سيء جدا؛ ويفتقد لأهم مكونات الطعام الصحي .

٧- لا توجد التهوية؛ وهم يعانون اشد المعاناة حين يذهب احد النزلاء لقضاء حاجته بسبب الرائحة الكريهة لعدم وجود تهوية للغرف التي يقبعون بها.

٨- تفتيش دقيق وغير لائق للنساء الزائرات بصورة تمتهن فيها كرامتهن وعفتهن؛ مما دعى ان بعض النزلاء والسجناء يمتعون امهاتهم وزوجاتهم المجيء اليهم.

٩- تلفظ المسؤولين على السجن من الحراس وغيرهم بألفاظ مسيئة ومشينة بحق أصحاب وزوجات النبي صلى الله عليه وسلم مما يثير غضب السجناء وتتولد

على أثرها المشكلات الطائفية داخل السجن وقد يحصل الضرب والشتم داخل السجن الواحد ؛ وتستمر لأسابيع بعض الأحيان.

١٠- الابتزاز المالي للسجناء وأهاليهم في دخول الأدوية او بعض الملابس الداخلية او الحاجات الضرورية الأخرى.

١١- عدم توفر أي وسيلة من وسائل التعليم والثقافة؛ والأنشطة الرياضية المختلفة مما يقضي السجناء اغلب أوقاتهم في عم وهم بل وضياع لكثير من مواهبهم وقدراتهم العلمية وغيرها.

١٢- معاناة أهالي السجناء فهم يحتاجون بناء جملون في سيطرة البطحة (السيطرة الرئيسية) كونها صحراء ولا يوجد اي شيء فيها والزوار مثل ما معروف يتواجد في هذه السيطرة حوالي اكثر ٨ او ٩ ساعات ليتسنى لهم الدخول للسجن وهذا المكان لا يوجد فيه لا حمام ولا ظل.

يرجى من جنابكم الكريم ان تتطرفوا بعين العطف والرحمة الابوية للأبرياء من السجناء ولعوائلهم التي تنتظر بفارغ الصبر عودتهم اليها، فتعملوا متفضلين على إنهاء التعامل السيء وتحسين الظروف داخل السجن مع التسريع باطلاق من لم تثبت عليه تهمة بالاضافة اصدار قانون العفو العام واطلاق من يشملهم القانون ..

وتقبلوا منا وافر الاحترام والتقدير .

رسالة أهالي المعتقلين في سجن الناصرية للرئيس العراقي أغسطس/آب 2024

وقال حامد* طبيب شرعي لـ"صحفيات بلا قيود"[36] إنه خلال عمله في الناصرية كانت هناك جثث تأتي من "سجن الحوت" قتلوا بالفعل بسبب التعذيب أو الجوع: كسور في الأطراف، القفص الصدري، العمود الفقري، الرقبة، أسفل الظهر، كدمات تحت الجلد فيما يبدو أنها ضربات بقضبان حديد أو هراوات مغلفة بالجلد لإخفاء الآثار.

ويشير إلى واحدة من تلك الحالات "لرجل في العقد الرابع في سجن الحوت كانت آثار التعذيب مفزعة، معظم المفاصل كانت محطمة وآثار التجويع ظاهرة عليه بشكل واضح، ويبدو أن توفي منذ أيام، حيث عادة ما يحرص آمروا السجن على بقائهم لعدة قبل إبلاغ الطب العدلي حتى تختفي آثار التعذيب للتلاعب بالتقرير".

- **اكتظاظ السجن وتفشي الأوبئة:** يتم وضع ثمانية سجناء في غرفة مساحتها 2×3 تتضمن دورة المياه السيئة بكل المقاييس وتصدر منها الروائح الكريهة، في منطقة ذات طبيعة حارة؛ كما يمنعون من الحصول على الشمس عدا 15 دقيقة كل 6 أيام بينما ينعدم وصولها إلى زنازين السجناء[37]. ما يزيد من تفشي الأمراض الجلدية والأمراض المعدية. أما الطعام فسيء جداً ويتناولون وجبات لا تكفيهم، حيث يقدم لهم حساء غير ناضج ما يؤدي إلى زيادة الأمراض والاسهالات المعوية المعدية.

[35] تقرير مقرر الأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2024
https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=29197

[36] تحدث الطبيب الشرعي باسم مستعار لباحث في صحفيات بلاقيود وأرسل إفادته عبر البريد الالكتروني في 2024/12/31م

[37] رسالة لأهالي المعتقلين في سجن الناصرية للرئيس العراقي ورئيس حكومته حصلت "صحفيات بلاقيود" على نسخة منها.

يواجه السجناء الذين يشتكون من ظروف الاحتجاز عقوبات صارمة، حيث يتم نقلهم إلى الزنازين المنفردة، ويمنعون من الطعام ومياه الشرب النظيفة، ويضطرون للتبرز والتبول في زنزانتهم الانفرادية.

- **انتهاكات حقوق عائلات السجناء:** دائماً ما يشكو أهالي المعتقلين من سلوك أمراء السجن، حيث يعرضون النساء والأطفال لتفتيش ينتهك الخصوصية والكرامة على الرغم أن إدارة السجن لا تسمح بزيارتهم إلا كل أربعة أشهر[38]؛ كما يتعرض السجناء وأهاليهم للابتزاز المالي لدخول الأدوية أو بعض الملابس الداخلية أو الحاجات الضرورية الأخرى. وسُجلت خلال 2024 عدة حوادث اعتداء على أهالي المعتقلين.

  وقالت سيدة في العقد السادس من عمرها إن أمراء السجن قاموا بإحراق رأس ابنها بالأحماض، "وطلبوا مني ألف دولار كي يكفّوا عن تعذيبه."[39]

يجب على السلطات العراقية فتح تحقيق شفاف، بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، حول أوضاع سجن الناصرية، والسماح بوصول المنظمات الحقوقية الدولية لزيارة السجن والتحقق من صحة المعلومات. كما يجب محاسبة أي شخص يرتكب انتهاكات لحقوق الإنسان داخل السجن.

[38] محامي تحدث لـ"صحفيات بلاقيود" حول أوضاع سجن الناصرية في 2025/1/1، يتحدث المحامون دون الكشف عن هويتهم خشية تعرضهم للاعتداء والاغتيال، يمكن الاطلاع: نقابة المحامين لروورداو: نحو 10 حالات قتل محامين في العراق سنوياً, نشر في 2024/8/27 وشوهد في 2025/1/2 على الرابط:
https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/270820245

[39] مقابلة مع سيدة عراقية نشرت في 2024/10/26 وشوهدت في 2025/1/9 على الرابط:
https://x.com/mustafakamilm/status/1848846082232467842?s=48

إعدامات جماعية على أساس سياسي وطائفي

يبدو أن تنفيذ الإعدامات في سجن الناصرية، يرضى بقبول ورضا من أعلى المستويات في الدولة، حيث أعلن وزير العدل العراقي في ابريل/نيسان 2023 أن عشرين ألف شخص اتُهموا بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب، وحُكم على ثمانية آلاف منهم بالإعدام[40]. وفي يناير/كانون الثاني2024 اتفق رئيس العراق مع مجلس المخابرات الوطني ووزارة العدل، على الاستعداد لحل قضايا الإرهاب المعلقة وتنفيذ أحكام الإعدام المعلقة[41].

أُتهم هؤلاء الـ8000 على الأقل وينتظرون أحكام الإعدام، بموجب المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب الذي يتضمن أحكاماً قاسية، "السجن مدى الحياة أو عقوبة الإعدام"، ومعظم هؤلاء أدينوا لأسباب بسيطة بينها وجود اسمهم ضمن أوراق أو قوائم التنظيمات الإرهابية، أو تم القبض عليهم من خلال معلومات المخبر السري دون وجود قرينة قانونية تثبت عملهم الإرهابي. قال قاض كبير في مكافحة الإرهاب "كانت لدي بالأمس حالة طباخ من داعش وأوصيت بعقوبة الإعدام عليه. كيف يمكن لمقاتل داعش أن يعدم شخصا إذا لم يكن قد تم إطعامه وجبة جيدة في الليلة السابقة؟"[42].

وردت تقارير عن صدور أحكام بالإعدام بعد إجراءات محاكمة موجزة، استمرت لمدة ساعة أو ساعتين. وورد أن القاضي لم يسأل المتهمين إلا عما إذا كانوا مذنبين أم أبرياء، وعندما أجابوا "بريء"، قال القاضي "إنكم تبدون مثل المجرمين" وحكم عليهم بالإعدام على الفور[43].

تعفي العراق نفسها من التزاماتها بموجب القانون الدولي، الذي يقيد تطبيق عقوبة الإعدام على "أشد الجرائم خطورة"، أي القتل العمد.

يشير مقررو الأمم المتحدة إلى هذا التوحش ضد المعتقلين: أغلب الجرائم المنصوص عليها في المادتين (2) و(3) من قانون مكافحة الإرهاب رقم 13 لسنة 2005، والتي على أساسها يتم الحكم على الأشخاص بالإعدام، لا تفي بمتطلبات "الجرائم الأكثر خطورة مما يجعل هذه الإعدامات تعسفية بطبيعتها".

لا تنشر الحكومة العراقية إحصاءات رسمية عن الإعدامات، وترفض تقديمها عند المطالبة بها. ومنذ ديسمبر/كانون الأول2023 سرّعت السلطات العراقية عملية الإعدامات السرية[44] للمعتقلين

---

[40] مقابلة وزير العدل العراقي نشر في 2023/4/7 وشوهد في 2025/1/6 على الرابط: https://youtu.be/YOW1Th_qns4

[41] رئيس الجمهورية يترأس اجتماعا لمجلس الاستخبارات الوطني ووزارة العدل, نشر في 2024/1/22 وشوهد في 2025/1/7 على الرابط: https://presidency.iq/Details.aspx?id=11591

[42] Iraq: Flawed Prosecution of ISIS Suspects, 5/12/2017, 30/12/2024
https://www.hrw.org/news/2017/12/05/iraq-flawed-prosecution-isis-suspects

[43] تقرير مقررو الأمم المتحدة يونيو/حزيران 2024 على الرابط:
https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=29197

[44] تطلق عليها المنظمات المحلية ووسائل الإعلام العراقية الإعدامات السرية يمكن الاطلاع على:
Secret Executions in Nasiriyah Prison Raise Concerns,23/12/2023, 30/12/2024
https://www.basnews.com/en/babat/834052

في السجن سيء السمعة، إذ كانت آخر عملية إعدام جماعي في نوفمبر/تشرين الثاني2020م بإعدام 21 رجلاً؛ وحسب إحصاءات صحفيات بلا قيود فقد جرى إعدام 145 عراقياً على الأقل بين ديسمبر/كانون الأول 2023 وسبتمبر/أيلول 2024م[45].

الشهر	عدد من تم اعدامهم
ديسمبر/كانون الأول 2023	13 شخصاً
ابريل/نيسان 2024	13 رجلاً[46]
مايو/أيار 2024	8 أشخاص[47] مجموعة أخرى 11 شخصاً[48]
يونيو/حزيران 2024	40 شخصاً[49]
يوليو/تموز 2024	10 أشخاص[50]
سبتمبر/أيلول 2024	50 شخصاً[51] بينهم امرأة
الاجمالي	145 شخصاً

ولا يمكن إقامة الإعدام دون فريق يشرف على العملية من وزارة العدل، ومصادقة من رئيس البلاد عبد اللطيف رشيد، ومع ذلك نفت وزارة العدل في يوليو/تموز تنفيذ عمليات إعدام سرية، واعتبرتها "أخباراً مضللة"[52]؛ وفي أكتوبر/تشرين الأول، نفى الرئيس أنه صادق على أحكام إعدام جماعية[53].

وعادة ما تميل السلطات العراقية إلى تكثيف عمليات الإعدام استجابة للضغوط السياسية. على سبيل المثال، بعد هجوم شنه "تنظيم الدولة" في يناير/كانون الثاني 2021، كشفت السلطات العراقية عن استعدادها لتنفيذ أكثر من 340 أمر إعدام بتهمة "ارتكاب أعمال إرهابية أو

[45] اعتمدت على تقارير حقوقية، ومصادر مفتوحة ذات مصداقية.
[46] العراق: إعدام 13 شخصًا على الأقل على خلفية انعدام مروّع للشفافية, نشر في 2024/4/25 وشوهد في 2024/12/31 على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2024/04/iraq-at-least-13-people-executed-amid-alarming-lack-of-transparency/
[47] فرانس برس: تنفيذ حكم الإعدام بحق 8 مدانين بـ"الارهاب" في العراق, نشر في 2024/5/31 وشوهد في 2024/12/24 على الرابط: https://tny.im/FMw4f
[48] التنفيذ تم فجرا.. العراق يعدم "11 مدانا بالإرهاب", نشر في 2024/5/6 وشوهد في 2024/12/24 على الرابط: https://non14.net/166625
[49] مرصد إيفاد نشر في 2024/6/10 عن اعدام 63 شخصاً خلال الأسابيع السابقة، جرى تقليص العدد بناء على رصد ابريل/نيسان ومايو/أيارعلى الرابط: https://x.com/Afada_iraq/status/1800126723595681820
[50] Iraq hangs 10 men convicted of terrorism, security sources say, 22/7/2024, 31/12/2024 https://tny.im/hcJ5h
[51] بيان مرصد إيفاد, نشر 2024/10/12 https://x.com/Afada_iraq/status/1845036935867158972/photo/1
[52] وزارة العدل العراقية تنفي تنفيذ إعدامات سرية وتؤكد على مقاضاة الموقع الذي نشر هذا الخبر المضلل, نشر في 2024/7/15 وشوهد في 2025/1/1 على الرابط: https://moj.gov.iq/view.8293/
[53] بيان رئاسة الجمهورية 2024/10/17 وشوهد في 2025/1/1 على الرابط: https://tny.im/tjzx2

جنائية"[54]. واستجابة للدعوات العامة للانتقام بعد الهجوم، صادق الرئيس برهم صالح على أحكام الإعدام هذه. التي نُفذت على دفعات خلال الأسابيع اللاحقة"[55].

وبشأن الإعدامات العام الماضي (2024)، يبدو أن السلطات العراقية تتعرض للضغط من "أطراف طائفية" لتحقيق أكبر عدد من الإعدامات قبل صدور تعديل قانون العفو العام (2016)، والذي يجري مناقشته في البرلمان العراقي[56]. والذي من شأنه أن يؤدي إلى العفو العام وخروج آلاف الأبرياء من السجن من بينهم المحكوم عليهم بالإعدام[57].

انتهاكات إضافية:

وإلى جانب الانتهاكات أعلاه، يشير محامون وعائلات معتقلين تعرض المحكوم عليهم بالإعدام إلى أصناف شتى من التعذيب النفسي والبدني قبل وأثناء وبعد تنفيذ الأحكام الجائرة بينها:

أ) إعدام مفاجئ:

يبقى المحكوم عليهم في ظروف سجن سيئة للغاية، دون معرفة متى موعد الإعدام. ويظل أمراء السجن في تهديدهم بشكل مستمر بالإعدام "والاستعداد" لتنفيذ

---

[54] Iraq executes five men convicted of terrorism, Arab Weekly, Feb. 10, 2021, https://thearabweekly.com/iraqexecutes-five-men-convicted-terrorism; Fears of Iraq execution

[55] IRAQ Compliance with the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment: The Death Penalty (2022) https://worldcoalition.org/wp-content/uploads/2022/04/Iraq-CAT-Death-Penalty-FINAL-1.pdf

[56] مجلس النواب العراقي، ابرز ما تضمنته الجلسة رقم ٥ الفصل التشريعي الثاني السنة التشريعية الثالثة الاحد ٤ آب / آغسطس٢٠٢٤ وشوهد في 2025/1/6 على الرابط: https://tny.im/A97th

[57] تعريف الجماعات الإرهابية يعقّد قانون العفو العام بالعراق, نشر في 2024/8/8 وشوهد في 2025/1/7 على الرابط: https://tny.im/3xLe

الأحكام، ما يجعل المعتقلين في وضع نفسي سيء ومتوتر؛ خاصة وأن عديد من رفاقهم تم أخذهم خارج الزنازين دون أن يعودوا.

وتشير محامية لأحد الذين نفذ بحقهم الحكم في ابريل/نيسان 2024 إلى أنه جرى إبلاغها من سجناء آخرين: "جرى النداء بالأسماء فجر يوم التنفيذ عبر مكبرات الصوت في السجن". وقالت إن "اعدامهم تم دون معرفة الموعد، ولم يبلغوا السجين أو المحامي أو أهالي المعتقلين الذين أبلغوا بالهاتف أن يحضروا دائرة الطب العدلي ومعهم بطانية لأخذ الجثة ودفع الرسوم على الاستلام"[58].

استمعت "صحفيات بلاقيود" لتسجيلات صوتية في أكتوبر/تشرين الأول2024 لأمهات وعائلات محكوم عليهم بالإعدام[59]، يقلن إنهن تلقين اتصالات من أحبائهن في سجن الناصرية بأنهم "تلقوا بموافقة رئيس البلاد على تنفيذ الإعدام"، لكن الموعد المحدد لا يعرفونه. كانت النساء تبكي بحرقه في التسجيلات الصوتية، وطالبن الجميع بالتدخل لوقف الإعدامات الطائفية.

ب) **الموت مبكراً قبل تنفيذ الحكم:** يقضي المحكوم عليهم بالإعدام في ظروف إنسانية سيئة للغاية، وأفاد مقررون خاصون بالأمم المتحدة بتعرض المحكوم عليهم بالإعدام في السجن لانتهاكات بما في ذلك أعمال التعذيب وسوء المعاملة والافتقار إلى الرعاية الطبية للأمراض الخطيرة والمعدية، مما أدى إلى وفاة العشرات مبكراً أثناء الاحتجاز[60].

ولا يوجد تواجد دائم للخدمات الطبية في قسم المحكومين بالإعدام. رغم مزاعم اللجان الطبية التابعة لوزارة العدل أنها تقوم بزيارة هذا القسم كل بضعة أشهر. وقالت محامية لـ"صحفيات بلاقيود" إن عائلة أحد الذين جرى إعدامهم أبلغتها أنهم تجاوزوا تحذيرات الأمن وأطلعوا على الجثة ولم يكن هناك وجود علامة الحبل الذي تم شنق المعتقل به، في وقت لوحظ تعرضه لكدمات في مناطق متعددة في جسده النحيل[61].

ويمنع على العائلات الاستعانة بفحص جنائي مستقل للجثث، ويطلبون دفن الجثة فوراً بعد تغسيلها دون أي جنازة أو عزاء.

وقال شقيق اثنين من المحكوم عليهم بالإعدام في "الناصرية" لـ"صحفيات بلا قيود"[62] إن أحدهما قضى تحت التعذيب والإهمال الصحي، "لم يتم إبلاغنا بوفاته إلا بعد مرور 7 أشهر، وعلمنا بذلك عن طريق معتقل آخر أبلغ أخي الآخر المعتقل في نفس السجن (في زنزانة أخرى) أن شقيقه توفي، الذي أبلغنا أيضاً".

وأضاف: "هذه ليست حالتي فقط؛ هناك الكثير من الحالات المشابهة، حيث تمتلئ ثلاجة جثث السجن بجثث لمعتقلين ماتوا تحت التعذيب أو بسبب الإهمال الصحي، ولم يتم إبلاغ

---

[58] محامية تحدثت لـ"صحفيات بلا قيود" في 2025/1/2 وأرسلت افادتها لاحقاً عبر ايميل خاص.

[59] أُرست التسجيلات الصوتية لناشطين حقوقيين عراقيين في الخارج.

[60] رسالة المقررين الخاصين بالأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2024 على الرابط:
https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=29197

[61] محامية تحدثت لـ"صحفيات بلا قيود" في 2025/1/2 وأرسلت افادتها لاحقاً عبر ايميل خاص.

[62] تحدث شقيق المعتقلين الاثنين لـ"صحفيات بلا قيود" عبر تطبيق مراسلة في 2025/1/9.

ذويهم إطلاقًا". مشيراً إلى أن شقيقه الآخر "لا يزال ينتظر تنفيذ حكم الإعدام، الذي صدر بناءً على اعترافات انتُزعت تحت التعذيب الوحشي".

ت) شعارات طائفية قبل الإعدام وأثناءه:

يقتصر العمل في سجن الناصرية على العراقيين المنتمين للطائفة الشيعية، فيما غالبية السجناء من الطائفة السنية. ولأجل ذلك يعانون من انتقام طائفي ومنع من ممارسة معتقداتهم الدينية. ويتعرضون للضرب بآلات حديدية وشتم بألفاظ مخزية. كما يتعمد أمراء السجن والسجانين الأخرين على سب معتقدات المحكوم عليهم بالإعدام بما في ذلك زوجات وصحابة "نبي الإسلام محمد" [63].

ويشير مرصد أفاد، وهي منظمة حقوقية عراقية غير ربحية، إلى أن "إدارة السجن نفذت عمليات الإعدام بالمعتقلين بملابس النوم، ودون السماح لهم بالصلاة أو كتابة وصايا ورسائل لذويهم، حيث تم سحبهم بشكل مفاجئ إلى الوحدة الخاصة التي تقع بها منصات الإعدام. وتم رفع ستة معتقلين في كل مرة وشنقهم، مع تعليقات تنكيل طائفية في بعض الأحيان"[64].

يبدو أن السلطات العراقية تستخدم أحكام الإعدام التعسفية سياسياً، خاصة ضد الذكور العراقيين للعرب السنة. وبما أن هناك تفشي لهذه العقوبة بشكل واسع فيمكن اعتبارها مستوى الجرائم ضد الإنسانية؛ وبما أنها عقوبة ضد "العرب السنة" فيمكن اعتبارها جزء من حملة التطهير المذهبية في العراق تقودها السلطات والميليشيات الشيعية التابعة لها، لم تتوقف بعد خروج "نوري المالكي" من السلطة، بل استمرت مع الحكومات اللاحقة وإن كان بوتيرة أقل. على الرغم من أن حكومة محمد شايع السوداني تقول إنها بصدد إصدار قانون العفو العام.

وقال شقيق محكوم عليه بالإعدام[65]: أصبحت عمليات الإعدام تُنفذ بوتيرة متصاعدة، وكأن الهدف هو إبادة هؤلاء الشباب دون محاكمات عادلة. تُلفق لهم تهم الإرهاب، ويُعاملون وكأنهم مجرمون قبل أن تثبت إدانتهم.

ج) انتهاكات حقوق أهالي المعدومين والمتوفين:

تعيش عائلات السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في خوف بسبب عدم الحصول على معلومات حول حكم الإعدام ضد أبنائهم ولا تاريخ تنفيذه. وبحسب المعلومات الواردة فإن ثلاجة الموتى في سجن الناصرية أصبحت مكتظة منذ أواخر عام 2023 بعدد متزايد من الجثث، وتم دفن بعضها في الفناء الخلفي للسجن. وكثيراً ما تقوم إدارة السجن

---

[63] رسالة أهالي المعتقلين في سجن الناصرية، مصدر سابق.

[64] بمحاكمات تفتقر للعدالة.. حملة إعدامات بالعراق قبيل التصويت على العفو العام، مرصد إيفاد نشر في 2024/10/18 وشوهد في 2025/1/5 على الرابط: https://tny.im/cjmNP

[65] شقيق اثنين من المعتقلين الذي تحدث لـ"صحفيات بلا قيود" عبر تطبيق مراسلة في 2025/1/9.

بإخطار أهالي السجناء في سجن الناصرية بعد شهرين أو ثلاثة أشهر من وفاة أبنائهم داخل السجن، من أجل استعادة الجثث[66].

وتهدد السلطات أهالي المعتقلين من الحديث عن تنفيذ حكم الإعدام على شبكات التواصل الاجتماعي، أو إقامة عزاء وجنازة، أو فتح الكفن الذي لُف به السجين. وقالت إحدى القريبات لأحد من أُعدموا[67] إن قوات الأمن منعت الأسرة من إقامة مراسم الجنازة ونشرت قوات عند القبر. أضافت: "لاحظت في آخر مرة زرته فيها [في السجن] أن أظافره مفقودة، وأسنانه متساقطة، وكانت ثمة علامات على قدميه وحول عنقه". وفي بعض الأحيان مُنعت الأسر من العودة إلى موقع الدفن للزيارات التي تسمح باحترام الممارسات والطقوس الدينية.

ثالثا: النتائج والتوصيات

تشعر منظمة صحفيات بلا قيود ببالغ القلق إزاء استمرار عمليات الإعدام الجماعي التعسفي في السجون العراقية، حيث يتم تنفيذ هذه الأحكام دون إخطار مسبق لأسر المحكوم عليهم أو محاميهم، مما يحرمهم من حقهم في العفو وتخفيف العقوبة. وعلاوة على ذلك فإن أحكام الإعدام بُنيت على أبسط معايير المحاكمة العادلة، وجرى توثيق المخالفات أثناء مراحل الاعتقال والاحتجاز والمحاكمة للأشخاص المتهمين بجرائم الإرهاب. والتي تمت دون شفافية وبناءً على وشاية، واستخدام الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب كدليل رئيسي مع انعدام وجود قرينة قانونية، في ظل توسيع نطاق تهمة الإرهاب لتشمل جرائم لا تستدعي عقوبة الإعدام.

وتعتبر صحفيات بلا قيود هذه الأحكام حرماناً تعسفياً من الحياة، وإصرار السلطات العراقية على تنفيذ أحكام الإعدام، يمثل انتهاكًا صارخًا للمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تكفل الحق في الحياة. كما يشكل هذا التصرف جريمة ضد الإنسانية وفقًا للقانون الدولي، ويجب محاسبة المسؤولين عنه".

إن إدانة الأشخاص بالاعتماد على قوانين مكافحة الإرهاب فقط، لا ينصف الضحايا، ولا يساعد في إعداد سجل قضائي بمختلف الجرائم التي ارتكبتها التنظيمات الإرهابية بحق العراقيين بما في ذلك الأدلة والشهود والضحايا على تلك الجرائم، والاكتفاء بالوشاية والاعترافات المنتزعة تحت التعذيب لإصدار أحكام الإعدام والسجن المؤبد. كما لم تبذل السلطات أي جهد لمواجهة الضحايا بمرتكبي الجرائم.

ولم تقدم السلطات أي معلومات متعلقة بالتحقيقات والملاحقات القضائية لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن العراقية والميليشيات التابعة لها في سياق النزاع المسلح مع داعش وتدابير مكافحة الإرهاب اللاحقة. يُثبت تاريخ العراق، أن أحكام الإعدام

[66] رسالة المقررين الخاصين بالأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2024 على الرابط:
https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=29197

[67] Iraq: Surging Unlawful Executions/19/11/2024, 7/1/2025
https://www.hrw.org/news/2024/11/19/iraq-surging-unlawful-executions

الجائرة والجرائم ضد الإنسانية -بما فيها التعذيب وسوء المعاملة في السجون - لن تضع حداً للإرهاب. وأن الانتهاكات التي تمارس بنفس طائفي وعنصري من قِبل الميليشيات الشيعية والسلطات الداعمة لها عائق أمام استعادة اللحمة الاجتماعية والمصالحة؛ وتؤجج مشاعر الانتقام لدى الكثير من المواطنين العراقيين.

تطالب صحفيات بلاقيود السلطات العراقية على الفور، بتحقيق سليم وشامل ومستقل وشفاف في التقارير، بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الاعترافات التي وقعت تحت التعذيب، ويجب منح إعادة محاكمة تلتزم بالقانون الإنساني الدولي والمعاهدات التي وقعتها العراق. ودون ذلك فإن عقوب الإعدام هي عقوبة تعسفية تنتهك الحق في الحياة. وتنتهك التزام حكومة العراق بموجب المواد 1 و2 و15 و16 من اتفاقية مناهضة التعذيب والمواد 6 و7 و9 و10 و14، من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وقف عقوبة الإعدام وقانون مكافحة الإرهاب

وقف جميع عمليات الإعدام وضمان إعادة محاكمة السجناء المحكوم عليهم بالإعدام؛ ويجب على الحكومة اصدار قرار يسري مفعوله على الفور لوقف العقوبة، وتوجيه جميع القضاة بالتوقف عن الحكم على الأشخاص بالإعدام في قضايا الإرهاب. وفي غضون ذلك، ينبغي تعديل قانون العقوبات لمنع فرض عقوبة الإعدام على أي جريمة لا تتضمن القتل العمد من قبل المتهم.

نوصي الحكومة العراقية بالاعتراف بالانتهاكات التي ارتكبت وعدم وجود ضمانات أساسية للمحاكمة العادلة ضد المتهمين في قضايا الإرهاب. من المثير للقلق أن المسؤولين العراقيين يصرون أن الإجراءات القضائية تحترم حقوق المتهمين. على الرغم من أن التقرير الحالي وتقارير الأمم المتحدة منذ سنوات وثقت انتهاكات للضمانات الأساسية للمحاكمات العادلة بما في ذلك انتهاكات الحق في المثول أمام سلطة قضائية على وجه السرعة، والحق في الوصول إلى محام، بما في ذلك أثناء الاستجواب، والاتصال بعائلتك، وافتراض البراءة، والحق في عدم تجريم النفس، من بين حقوق أخرى مفصلة في المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أن احترام هذه الحقوق يمنع التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة.

يجب تذكير الحكومة العراقية أنه وحتى تحت مبرر الطوارئ والإرهاب لا يجوز المساس بضمانات المحاكمة العادلة. وأن ما ترتكبه في سجن الناصرية هو انتهاك للقانون الإنساني الدولي، مثل الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب والحق في حرية الدين أو المعتقد.

الاعتقالات والاخفاء القسري

نوصي بضرورة حصر سلطة سلب الحرية بالموظفين المخولين قانونًا بذلك، مع الالتزام الصارم بأحكام القانون في جميع مراحل عملية التوقيف والاحتجاز. وتمكين كل شخص مسلوب الحرية، بمن فيهم المشتبه في ارتكاب جرائم إرهابية، من الاستعانة بمحام منذ لحظة التوقيف، وضمان

حقه في التواصل مع محاميه دون عوائق. وإتاحة الفرصة لكل مسلوب الحرية للاتصال بأقاربه أو محاميه أو أي شخص يختاره، بما في ذلك السلطات القنصلية لدولهم في حالة الأجانب، وذلك دون تأخير أو عوائق.

ونذكر حكومة العراق بالتزاماتها بالقانون الدولي الإنساني الذي ينص على أن حق الأقارب في معرفة حقيقة مصير الأشخاص المختفين ومكان وجودهم هو حق مطلق، لا يخضع لأي قيد أو استثناء. ولا يجوز للدولة التذرع بأي هدف مشروع أو ظروف استثنائية لتقييد هذا الحق. وانتهاكاً لالتزاماتها بموجب المواد 1 و2 و12 و17 و18 و24 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. كما أنها تنتهك المواد 2 و9 و10 و11 و12 و13 من إعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

ضمان أن تحظر التشريعات المحلية صراحةً التذرع بأوامر أو تعليمات عليا لتبرير جريمة الاختفاء القسري وأن تنص التشريعات الجنائية على المسؤولية الجنائية، وفقاً للمادة 6(1) و(2) من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

استقلال القضاء والامتثال لإجراءات تعيين القضاة

نوصي باتخاذ إجراءات تضمن استقلال القضاة والمدعين العامين استقلالاً تاماً وحفاظاً على نزاهتهم وسلامتهم، قانوناً وعملياً، مع حمايتهم من أي ضغوط سياسية غير مبررة أو عنف أو تهديد أو فساد قد يؤثر على قراراتهم من السلطة التنفيذية أو الميليشيات الطائفية.

كما نوصي بالامتثال لإجراءات اختيار وتعيين القضاة والمدعين العامين لأحكام العهد الدولي لحقوق الانسان والمعايير الدولية ذات الصلة،

كما نوصي بإجراءات تكفل توافق إجراءات انتقاء القضاة والمدعين العامين وتعيينهم مع أحكام العهد والمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما في ذلك المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية. وأن يكون ذلك بشكل فوري خلال إعادة محاكمة المتهمين في جرائم الإرهاب.

السجون والنزلاء:

نوصي حكومة العراق بتحسين وضع السجون، والنزلاء فيه، ومراقبتها، ومعالجة الإصلاحيات، وتجفيف وجود السجناء الأبرياء فيها، وليكن تعديل قانون العفو العام بأسرع ما يمكن وصفة في طريق علاج تاريخ من الانتهاكات بحق المواطنين منذ سقوط نظام صدام حسين (2003).

نوصي بتعديل قانون العقوبات العراقي رقم 111 لضمان احترام وتعزيز حقوق الإنسان وتعديل قانون إصلاح النزلاء والمودعين رقم 18 لسنة 2018 للسماح للمنظمات بزيارة السجون ومراكز الاحتجاز.

نوصي الحكومة العراقية بتعديل الإطار التشريعي المتعلق بالمفوضية العليا لحقوق الإنسان لضمان امتثال مجلس مفوضي المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق[68] للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، بما في ذلك من خلال إدخال وتنفيذ عملية شفافة وتشاركية وقائمة على الجدارة لاختيار المفوضين وإلغاء قرار مجلس الوزراء الذي جعل وزير العدل مسؤولاً عن الإشراف على المفوضية العليا.

خطاب الكراهية

اتخاذ تدابير لتشجيع الإبلاغ عن خطاب الكراهية العنصري وجرائم الكراهية، ويضمن سلامة قنوات الإبلاغ وتوافرها وإمكانية الوصول إليها، ويجمع بيانات مفصلة عن عدد وأنواع الشكاوى المتعلقة بخطاب الكراهية العنصري وجرائم الكراهية وعدد التحقيقات والملاحقات القضائية والإدانات، والتعويضات المقدمة للضحايا، مصنفة بحسب سنهم وجنسهم وأصلهم الإثني والقومي، ويدرج هذه البيانات في تقريره الدوري المقبل

على الحكومة العراقية إدانة أي شكل من أشكال خطاب الكراهية وتنأى بنفسها عما يصدر عن سياسيين وشخصيات عامة من خطاب الكراهية العنصري ويكفل التحقيق في هذه الأفعال ومعاقبة مرتكبيها على النحو المناسب.

[68] الوضع القانوني لمفوضية حقوق الإنسان العراقية في ضوء قرارات المحكمة الاتحادية
https://is.gd/gYKrq7

لا يوجد إطار قانوني وضمانات إجرائية لمنع التعذيب في العراق على الرغـــم من توقيع البلاد على اتفاقية مناهضة التعذيب. ولطالما كانت مرافق الاحتجاز والسجون بعيدة عن الرقابة القانونية الفعالة.

"قبـــل أن تدخل بـــاب الســـجن عليك بخلـــع انســـانيتك وكرامتك لأنك ستفقدهما بالإكراه، فعمليات تعذيب بشعة يتعرض لها السجناء أدت إلى موت الكثير منهم"

سجين سابق في العراق

الحراس كانوا يجلبون للمحتجزين الأرز والحســـاء كل يوم ويلقونهما على الأرض، فيجبرونهم على الأكل من الأرض. في مرة أخرجونا تحت المطر وأجبرونا على الزحف في الوحل

تحتفظ الميليشـــيات الشـــيعية والفصائل القبلية وغيرها من الفصائل بعشرات "مرافق الاحتجاز السرية" حيث مارست التعذيب المنهجي

12 ألف أســـرة عراقية قدمت بلاغات عن مفقودين بين عامي 2017 و 2023، بيـــن هؤلاء عشـــرات المعتقلين ما يزالـــون مخفيين على ذمة مظاهرات تشرين الثاني/نوفمبر 2019 ضد الحكومة.

علمت من بعض أقاربها الذين خرجوا من سجن مطار المثنى في بغداد أن شـــقيقها موجود هناك بعـــد أكثر من عام علـــى اختطافه، وأنه يتعرض للتعذيب على يد السجانين، وعندما ذهبت إلى هنا جرى منعي من مقابلته وأنكروا وجوده في السجن

سيدة عراقية (54 عاماً)

انضـم العراق إلـى "الاتفاقية الدوليـة لحماية الأشـخاص من الإخفاء القسري" في 2010، لكن لم تضمّن الحكومات المتعاقبة أي تدابير لازمة لكي يُشكل الإخفاء القسري جريمة في القانون المحلي، ما فتح المجال للميليشيات وقوات الأمن لاستمرار الجرائم بحق الإنسانية.

أقرت وزارة العدل مراراً بانتشـار الأمراض في السجون بسبب الاكتظاظ، لكن جهود مواجهة انتشار هذه الأمراض كان ضئيلاً إن لم يكن معدوماً. وشاركت الإجراءات الرسمية في حدوث انتشار هذه الأمراض، مثل غسيل ملابس النزلاء دون أي اعتبارات طبية

وتنفي الحكومة وجود سجناء سياسيين رغم وجود العشرات، وتؤكد أن جميع المعتقلين انتهكـوا القوانين الجنائية. بالمقابل تقول المنظمات الحقوقية أن الحكومة تسـتخدم التهم الجنائية كذريعة لسجن الأفراد بسبب أنشطتهم السياسية أو معتقداتهم

من الصعب الحصول على أرقام دقيقـة حول عدد المعتقلين المعرضين للإعدام أو الذين يتعرضون للتعذيب داخل سـجن الناصرية، وذلك لأسباب عدة منها:

أ) السرية: تبقي السلطات الكثير من المعلومات حول السجن سرية، مما يجعل من الصعب التحقق من صحة الأرقام والإحصائيات.

ب) الخـوف: قد يتـردد العديد مـن النزلاء وأسـرهم عـن الإبلاغ عن الانتهاكات التي يتعرضون لها خوفًا من الانتقام.

ج) تغير الأرقام بشـكل مسـتمر: قد يتغير عدد النزلاء بشـكل مستمر بسـبب الإعدامات السـرية والوفيات بسـبب التعذيب أو ظروف السجن السيئة.

يمثل سـجن الناصريـة في العـراق مثالًا صارخًـا على انتهـاك القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السـجناء، والمعروفة بـ "قواعد مانديلا". حيث تُظهر التقارير الحقوقية اسـتمرار انتهاكات جسـيمة تشـمل الاكتظاظ المفرط، وغيـاب الرعاية الصحيـة الملائمة، وفرض قيود تعسـفية على حقوق السـجناء الأساسية، بما في ذلك الحق في الزيارة والاتصال بالعالم الخارجي.

معظم المعتقلين في سـجن الناصريـة أدينوا بموجـب قانون مكافحة الإرهاب (2005) وهو تشـريع فضفاض يوسع الأفعال الإرهابية دون تحيد موضوعي وقانوني (المادة 2 والمادة 3)، ولا يتضمن القواعد التشـريعية المتعارف عليها في تشريعات مكافحة الإرهاب.

قالت سـيدة في العقد السادس من عمرها إن أمراء السجن قاموا بإحراق رأس ابنها بالأحماض، "وطلبوا مني ألف دولار كي يكفّوا عن تعذيبه."

يجب علـى السـلطات العراقية فتح تحقيق شـفاف، بمشـاركة أصحاب المصلحـة الرئيسـيين، حول أوضـاع سـجن الناصرية، والسـماح بوصول المنظمات الحقوقية الدولية لزيارة السجن والتحقق من صحة المعلومات. كما يجب محاسـبة أي شـخص يرتكـب انتهاكات لحقوق الإنسـان داخل السجن.

8000 علـى الأقل وينتظرون أحكام الإعدام، بموجـب المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب الذي يتضمن أحكاماً قاسـية، "السجن مدى الحياة أو عقوبة الإعدام"، ومعظم هؤلاء أدينوا لأسـباب بسـيطة بينها وجود اسـمهم ضمن أوراق أو قوائم التنظيمات الإرهابية، أو تم القبض عليهم من خلال معلومات المخبر السـري دون وجود قرينة قانونية تثبت عملهم الإرهابي

كانـــت لدي بالأمس حالة طباخ من داعـــش وأوصيت بعقوبة الإعدام عليه. كيـــف يمكن لمقاتل داعش أن يعدم شـــخصا إذا لم يكـــن قد تم إطعامه وجبة جيدة في الليلة السابقة؟

قاض عراقي

وردت تقارير عن صـــدور أحكام بالإعدام بعد إجـــراءات محاكمة موجزة، اســـتمرت لمدة ساعة أو ســـاعتين. وورد أن القاضي لم يسأل المتهمين إلا عما إذا كانوا مذنبين أم أبرياء، وعندما أجابوا "بريء"، قال القاضي "إنكم تبدون مثل المجرمين" وحكم عليهم بالإعدام على الفور.

إعدام 145عراقياً على الأقل في سجن الناصرية بين ديسمبر/كانون الأول 2023 وسبتمبر/أيلول 2024م

عـــادة ما تميل الســـلطات العراقية إلى تكثيف عمليات الإعدام اســـتجابة للضغوط السياسية.

يبقـــى المحكوم عليهم بالإعدام في ظروف ســـجن ســـيئة للغاية، دون معرفة متى موعد الإعدام. ويظل أمراء الســـجن في تهديدهم بشـــكل مستمر "والاستعداد" لتنفيذ الأحكام، ما يجعل المعتقلين في وضع نفسي سيء ومتوتر؛ خاصة وأن عديد من رفاقهم تم أخذهم خارج الزنازين دون أن يعودوا.

اعدامهم تـــم دون معرفة الموعد، ولم يبلغوا الســـجين أو المحامي أو أهالي المعتقلين الذيـــن أبلغوا بالهاتف أن يحضـــروا دائرة الطب العدلي ومعهم بطانية لأخذ الجثة ودفع الرسوم على الاستلام

محامية لصحفيات بلا قيود

أفاد مقررون خاصون بالأمم المتحـــدة بتعرض المحكوم عليهم بالإعدام في الســـجن لانتهـــاكات بما في ذلك أعمـــال التعذيب وســـوء المعاملة والافتقار إلـــى الرعاية الطبية للأمراض الخطيـــرة والمعدية، مما أدى إلى وفاة العشرات مبكراً أثناء الاحتجاز

ال شـــقيق اثنين من المحكوم عليهم بالإعدام في "الناصرية" لـ"صحفيات بلا قيود" إن أحدهما قضى تحت التعذيب والإهمال الصحي، "لم يتم إبلاغنا بوفاته إلا بعد مرور 7 أشهر، وعلمنا بذلك عن طريق معتقل آخر أبلغ أخي الآخر المعتقل في نفس الســـجن (في زنزانة أخرى) أن شقيقه توفي، الذي أبلغنا أيضاً".

يقتصـــر العمل في ســـجن الناصريـــة علـــى العراقيين المنتميـــن للطائفة الشيعية، فيما غالبية السجناء من الطائفة السنية.

إدارة الســـجن نفذت عمليات الإعـــدام بالمعتقلين بملابـــس النوم، ودون الســـماح لهم بالصلاة أو كتابة وصايا ورسائل لذويهم، حيث تم سحبهم بشكل مفاجئ إلى الوحدة الخاصة التي تقع بها منصات الإعدام. وتم رفع ستة معتقلين في كل مرة وشنقهم، مع تعليقات تنكيل طائفية في بعض الأحيان

مرصد أفاد، منظمة عراقية غير ربحية

أصبحت عمليـــات الإعدام تُنفذ بوتيرة متصاعـــدة، وكأن الهدف هو إبادة هؤلاء الشباب دون محاكمات عادلة. تُلفق لهم تهم الإرهاب، ويُعاملون وكأنهم مجرمون قبل أن تثبت إدانتهم.

شقيق محكوم عليه بالإعدام لـصحفيات بلا قيود

حســب المعلومات الواردة فإن ثلاجة الموتى في ســجن الناصرية أصبحت مكتظــة منذ أواخر عام 2023 بعدد متزايد مــن الجثث، وتم دفن بعضها في الفناء الخلفي للسجن.

خلال عملي كانت تصل جثث من ســجن الناصرية عليها كسور في الأطراف، القفص الصدري، العمود الفقري، الرقبة، أسفل الظهر، كدمات تحت الجلد فيما يبدو أنها ضربات بقضبان حديد أو هراوات مغلفة بالجلد لإخفاء الآثار

طبيب شرعي لصحفيات بلاقيود

جثة رجل في العقد الرابع في ســجن الحوت كانت آثــار التعذيب مفزعة، معظم المفاصل كانت محطمة وآثار التجويع ظاهرة عليه بشــكل واضح، ويبدو أن توفي منذ أيام، حيث عادة ما يحرص آمروا الســجن على بقائهم لعدة قبل إبلاغ الطب العدلي حتى تختفي آثار التعذيب للتلاعب بالتقرير

طبيب شرعي لصحفيات بلاقيود